المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

التطورات النقدية والمالية
بدول مجلس التعاون
2021م

مارس 2022م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	3
ملخص تنفيذي	4
أولاً. التطورات الاقتصادية الدولية	7 - 6
1.1: الناتج الإجمالي العالمي	6
2.1: التضخم العالمي	6
ثانياً. التطورات النقدية في مجلس التعاون	10 – 7
1.2: عرض النقد بمجلس التعاون	7
2.2: عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) حسب الدول	9
3.2: عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) حسب الدول	10
4.2: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية	10
ثالثا. أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون	17 – 11
1.3: أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي	11
2.3: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	13
3.3: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	14
4.3: حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص في مجلس التعاون	15
5.3: مؤشرات السلامة المالية للبنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	16
مصادر البيانات	18

تقديم

يسر المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون أن يقدم التقرير السنوي حول أداء القطاع المصرفي والتطورات النقدية في دول المجلس لعام 2021م. ويهدف التقرير إلى إبراز التطورات النقدية والمصرفية ليس فقط للدول الأعضاء في مجلس التعاون منفردة بل كذلك يقدم مؤشرات كلية تجميعية لها كتكتل، إضافة إلى مقارنة التطورات النقدية وأداء القطاعات المصرفية بين كل من الدول الأعضاء مع أداء الدول الأخرى.

وفي هذا السياق، يتضمن التقرير التطورات في مجال عرض النقد بكافة مكوناته، وصافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية في مجلس التعاون، وأصول القطاع المصرفي، وحجم الودائع والقروض، إضافة إلى أبرز مؤشرات السلامة المالية للبنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون.

وإذ يشكر المركز الجهات المعنية في دول المجلس على تعاونهم الكريم من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات عن أداء وتطورات الأداء النقدي والمصرفي، ويأمل أن يشكل التقرير مصدراً هاماً حول تطور القطاع المصرفي في مجلس التعاون وإبراز مؤشرات سلامة القطاع المصرفي وقدرته على الاسهام بفعالية في تمويل النشاط التجاري والاقتصادي، وأن يكون التقرير مكملاً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط بين القطاعات المصرفية بدول المجلس لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والوحدة الاقتصادية الخليجية.

ملخص تنفيذي

شهد أداء الاقتصاد العالمي تحسناً ملحوظاً خلال عام 2021م حيث سجل إجمالي الناتج المحلي العالمي نسبة نمو بلغت 5.9% على أعقاب انكماش في عام 2020م بنسبة 3.1% نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية. ولكن التحسن الاقتصادي والنمو الجيد في عام 2021م رافقه ضغوط تضخمية استدعت تدخل السلطات النقدية في بعض الدول المتقدمة إلى رفع أسعار الفائدة، مما قد يؤثر سلباً على تعافي كثير من الدول النامية والأسواق الناشئة.

بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، واصلت الدول الأعضاء خلال عام 2021م تنفيذ السياسات النقدية والمالية المناسبة التي كانت بدأتها في عام 2020م لمواجهة جائحة كوفيد-19 والحفاظ على معدلات السيولة اللازمة من خلال خفض أسعار الفائدة، وضخ الأموال إلى القطاع المالي، واتخاذ تدابير لضمان ملاءة القطاع المصرفي والحد من انعكاسات ارتفاع نسبة القروض المتعثرة (non-performing loans) على أداء هذا القطاع وسلامته في وجه التأثيرات السلبية للجائحة.

بالنسبة للمؤشرات النقدية، ارتفعت نسب نمو عرض النقد في مجلس التعاون خلال عام 2021م حيث سجل عرض النقد م1 ارتفاعاً بنحو 7.6% وعرض النقد م2 بنحو 4.2% مقارنة مع قيم عرض النقد المماثلة في العام السابق. ولعبت القرارات والتدابير المالية والنقدية التي طبقتها هذه الدول لتيسير العمل في قطاعاتها المالية دوراً أساسياً في هذا الارتفاع الذي نجم عن تسجيل بند الودائع تحت الطلب وبند النقد المتداول خارج البنوك نسب نمو شهرية عالية نسبياً خلال النصف الأول من عام 2021م مقارنة مع قيمها خلال الأشهر المماثلة من العام السابق.

ونتيجة للنمو الاقتصادي وتزايد الحركة التجارية والاقتصادية ارتفع مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية (الاحتياطيات الأجنبية) بنهاية عام 2021م حيث بلغ نحو 667.3 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 2.1% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية العام السابق.

وكذلك ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2021م إلى نحو 2,735 مليار دولار أميركي، بارتفاع نسبته 7.1% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام السابق، وذلك نتيجة ارتفاع أحجام أصول القطاعات المصرفية في كافة دول مجلس التعاون.

وارتفع إجمالي الودائع المصرفية لدى هذه البنوك في نهاية عام 2021م إلى نحو 1,636 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 6.4% مقارنة مع حجم الودائع بنهاية العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع القروض التي قدمتها البنوك إلى نحو 1,613 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.7% مقارنة مع حجم القروض في العام السابق.

أما بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية للبنوك، وحسب البيانات المتوفرة، حافظ القطاع المصرفي في كافة دول مجلس التعاون خلال عام 2021م على معدلات عالية لكفاية رأس المال تتجاوز الحد الأدنى التنظيمي والمعايير العالمية، وانخفضت نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض في دول المجلس خلال عام 2021م مقارنة مع العام السابق 2020م وهذا تطور إيجابي نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية عموماً، وحافظت القطاعات المصرفية في دول المجلس على نفس مستويات معدلات نسب القروض إلى الودائع تقريباً خلال عامي 2020م و2021م.

أولاً. التطورات الاقتصادية الدولية

1.1: الناتج الإجمالي العالمي

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بنسبة 5.9% في عام 2021م، وإلى أنه من المتوقع تراجع نسبة النمو في عام 2022م نتيجة الحرب الروسية-الأوكرانية وتراجع الحركة الاقتصادية الدولية، علماً بأن آخر تقديرات صندوق النقد الدولي في يناير 2022م كانت تشير إلى أن النمو في عام 2022م سيبلغ 4.4%. (شكل رقم 1).

شكل 1: معدل نمو (%) الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 2019 - 2022م

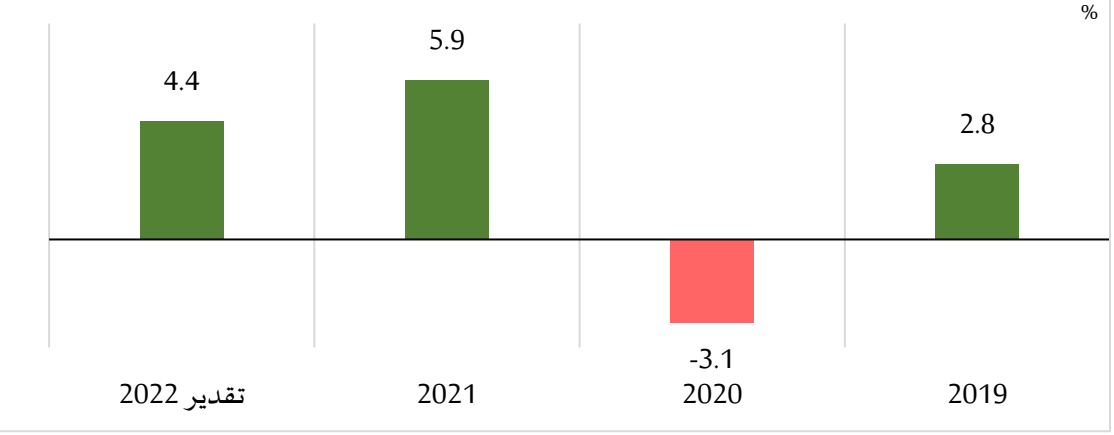

مصدر البيانات: قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية (يناير 2022م).

2.1: التضخم العالمي

وشهد الاقتصاد العالمي عام 2021م وخاصة الاقتصاديات المتقدمة في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً في معدلات التضخم على أعقاب انخفاض هذه المعدلات في عام 2020م حين تراجعت مؤشرات أسعار المستهلكين عموماً ذاك العام متأثرة بتداعيات كوفيد-19 والتي أدت إلى انخفاض الطلب الإجمالي وما رافقه من انخفاض أسعار النفط (شكل رقم 2). ومن المتوقع ارتفاع معدلات التضخم بشكل ملحوظ في عام 2022م بسبب ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية والمواد الغذائية على خلفية الحرب الروسية-الأوكرانية.

إن هذه الضغوط التضخمية العالمية سيكون لها تأثير كبير على أداء القطاعات المالية والمصرفية وتوفر الإئتمان العالمي لأنه من المتوقع تدخل السلطات النقدية للحد من نسب التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على كثير من الدول النامية والأسواق الناشئة من ناحية رفع تكلفة الاقتراض وصعوبة الحصول على التمويل اللازم لمشاريع التنمية الاقتصادية، إضافة إلى احتمال خروج رؤوس الأموال من هذه الأسواق.

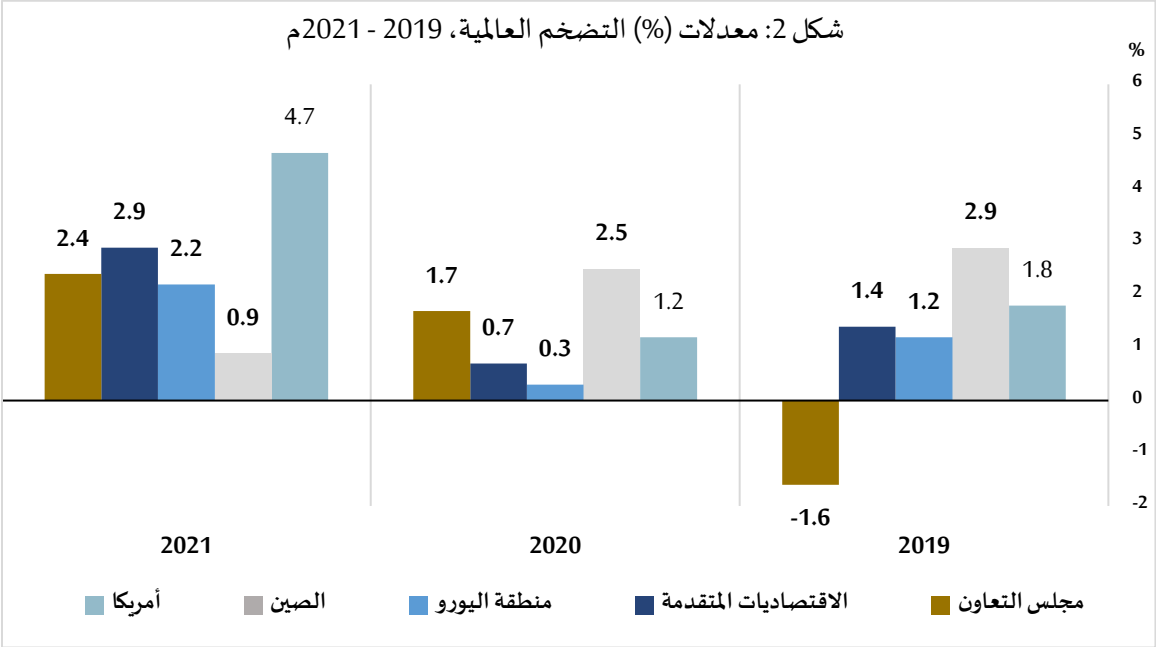

ثانياً. التطورات النقدية في مجلس التعاون

1.2: عرض النقد بمجلس التعاون

بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الضيق (م1) في مجلس التعاون بنهاية عام 2021م نحو 714 مليار دولار أميركي، أي بنسبة ارتفاع بلغت 7.6% مقارنة مع قيمته بنهاية عام 2020م. وكذلك، بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) بنهاية عام 2021م نحو 1,359 مليار دولار أميركي وبنسبة ارتفاع بلغت 4.2% مقارنة مع قيمته بنهاية عام 2020م (شكل رقم 3).

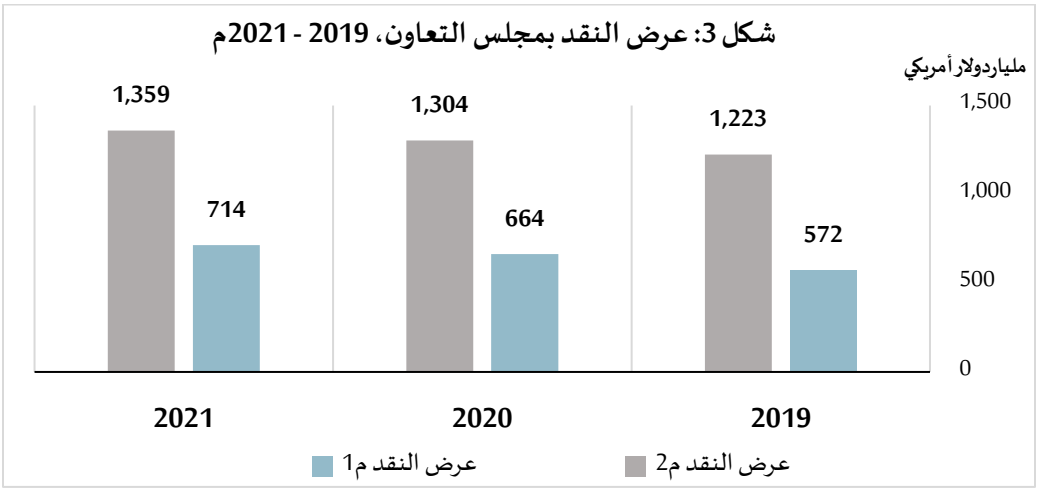

أما بخصوص معدلات النمو الشهري خلال عام 2021م فلقد واصل عرض النقد تسجيل نسب نمو إيجابية خلال عام 2021م ولكن بوتيرة أبطأ من نسب النمو مقارنة مع الأشهر المماثلة من عام 2020م (شكل رقم 4).

شكل 4: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون، 2019 – 2021م

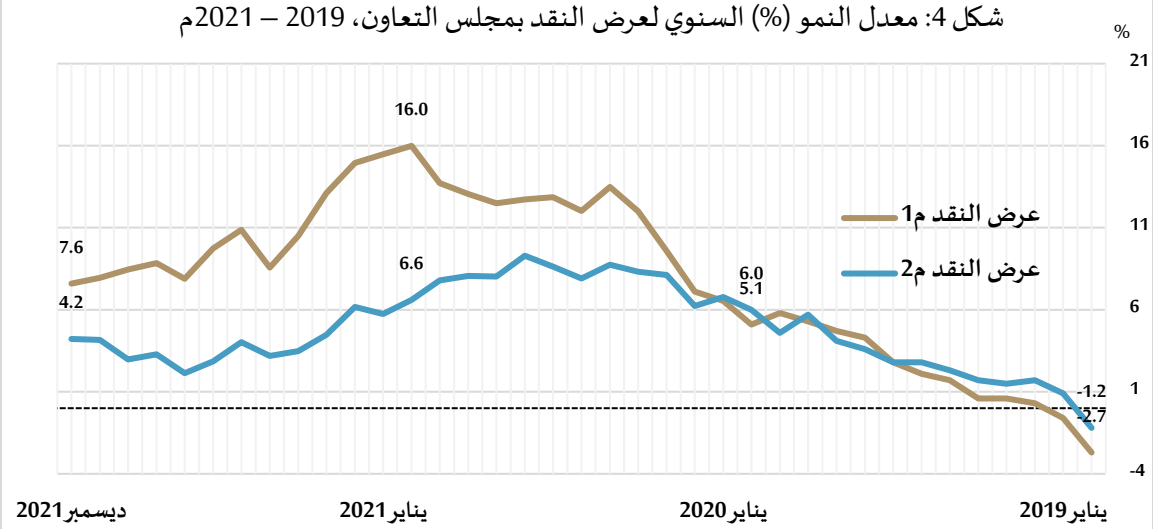

ونجم هذا الارتفاع في عرض النقد عن تسجيل بند الودائع تحت الطلب وبند النقد المتداول خارج البنوك نسب نمو شهرية عالية نسبياً خلال النصف الأول من عام 2021م مقارنة مع قيمها خلال الأشهر المماثلة من العام السابق، في حين سجلت نسبة نمو مكوّن شبه النقد انخفاضا في معظم الأشهر من عام 2021م وارتفعت فقط في آخر شهرين من العام (شكل رقم 5).

شكل 5: معدل النمو (%) السنوي لمكونات عرض النقد م1 بمجلس التعاون، 2019 -2021م

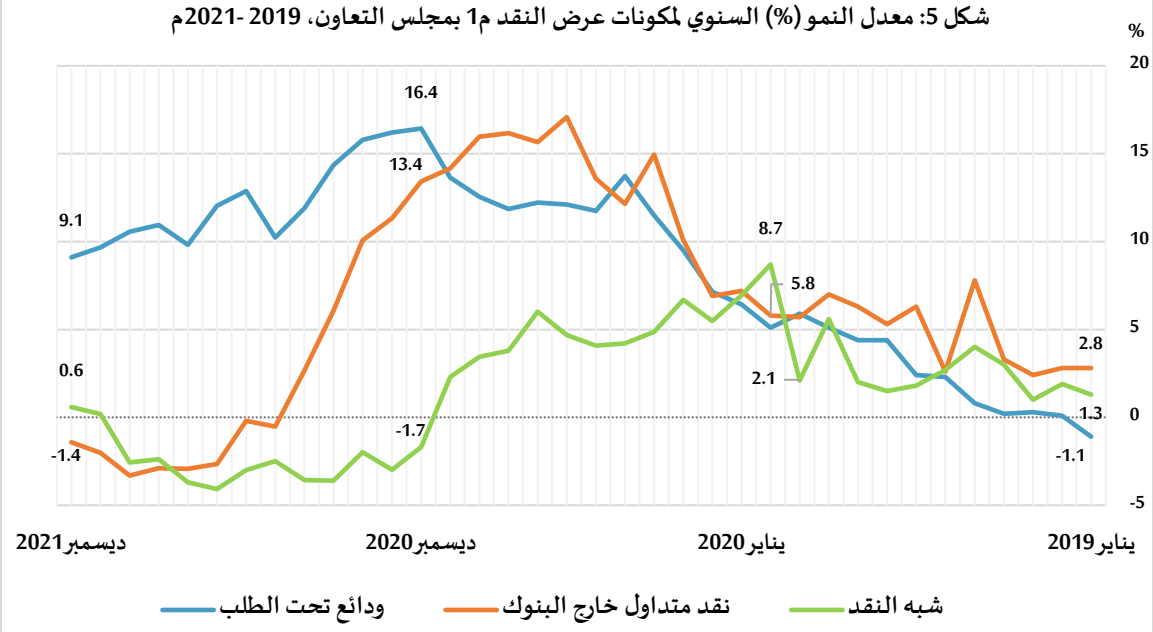

2.2: عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) حسب الدول

إن ارتفاع عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في مجلس التعاون بنهاية عام 2021م بنحو 7.6% مقارنة مع حجمه بنهاية عام 2020م جاء نتيجة لارتفاع الودائع النقدية بنسبة 9.1% حيث ارتفعت هذه الودائع في كافة دول المجلس بنسب متفاوتة (جدول رقم 1)، بلغ أعلاها 20.3% في دولة الامارات العربية المتحدة و14.5% في مملكة البحرين.

جدول 1: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، 2021م

	عرض النقد م1	الودائع النقدية	النقد المتداول خارج البنوك
الإمارات	17.0	20.3	-0.7
البحرين	10.4	14.5	-5.9
السعودية	5.1	6.0	-0.9
عمان	3.3	6.2	-5.2
قطر	1.3	2.2	-7.9
الكويت	1.8	2.4	-1.6
مجلس التعاون	**7.6**	**9.1**	**-1.4**

وبشكل عام، تحققت نسب النمو الأعلى لعرض النقد م1 خلال النصف الأول من عام 2021م حيث ارتفعت نسب نمو الودائع النقدية تحديداً في كافة دول المجلس (الشكل بياني رقم 6).

شكل 6: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد م1 بدول مجلس التعاون، 2020 - 2021م

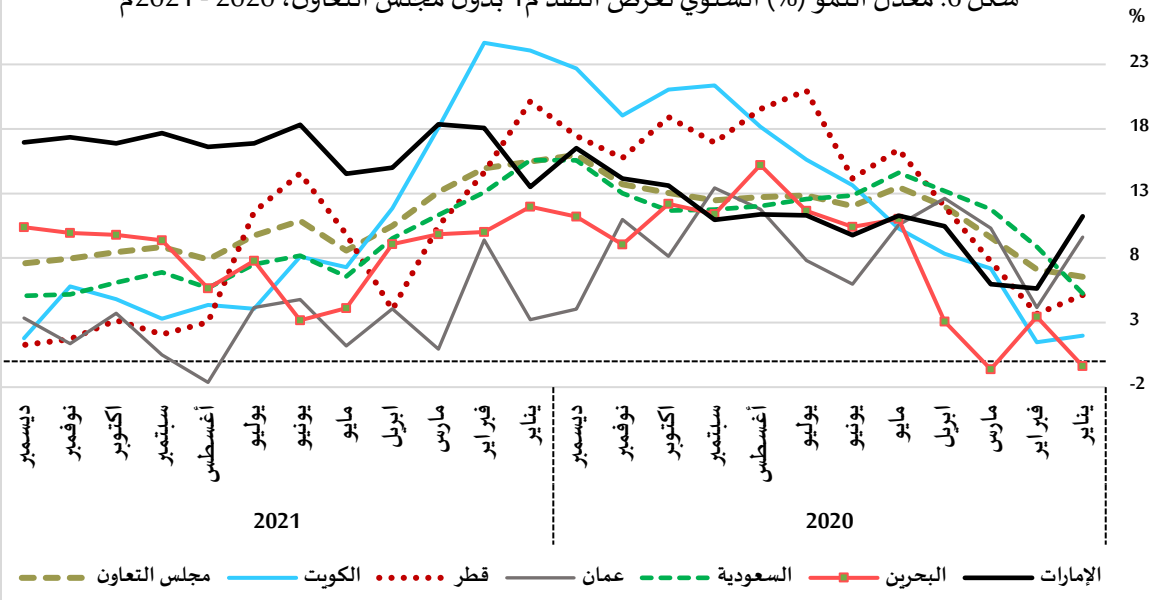

3.2: عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) حسب الدول

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (م2) الذي يتكون من عرض النقد (م1) زائد الودائع شبه النقدية (الودائع الادخارية وودائع لأجل وأصول أخرى) لمجلس التعاون نمواً بنسبة 4.2% بنهاية عام 2021م مقارنة مع حجمه بنهاية العام السابق، وذلك بالرغم من الارتفاع الطفيف في حجم شبه النقد بنحو 0.6% خلال نفس الفترة (جدول رقم 2). وأتى ارتفاع عرض النقد م2 نتيجة ارتفاعه في الدول الأعضاء، باستثناء دولة الكويت، جراء الارتفاع في حجم عرض النقد (م1)، كما تم ذكره أعلاه. وفيما يخص الدول الأعضاء منفردة، فقد تباينت معدلات نمو عرض النقد م2 بنهاية العام 2021م مقارنة مع نهاية العام السابق حيث حققت دولة الامارات العربية المتحدة أعلى نسبة نمو بنحو 5.7%، في حين انخفض عرض النقد م2 في دولة الكويت بشكل طفيف بلغ 0.1%.

جدول 2: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، 2021م

	عرض النقد م2	الودائع شبه النقدية
الإمارات	5.7	-2.0
البحرين	4.9	0.0
السعودية	4.9	4.5
عمان	4.6	5.1
قطر	1.4	1.5
الكويت	-0.1	-1.0
مجلس التعاون	**4.2**	**0.6**

4.2: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية

ارتفع مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية بنهاية عام 2021م حيث بلغ نحو 667.3 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة ارتفاع بلغت 2.1% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية العام السابق (شكل رقم 7). ويعزى ذلك إلى ارتفاع هذه الأصول في دول المجلس باستثناء المملكة العربية السعودية ودولة الكويت. وسجلت مملكة البحرين أعلى نسبة نمو بنحو 100%، تلتها سلطنة عُمان بنحو 35.6%، ودولة الامارات العربية المتحدة بنحو 22.3%.

شكل 7: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، 2021م

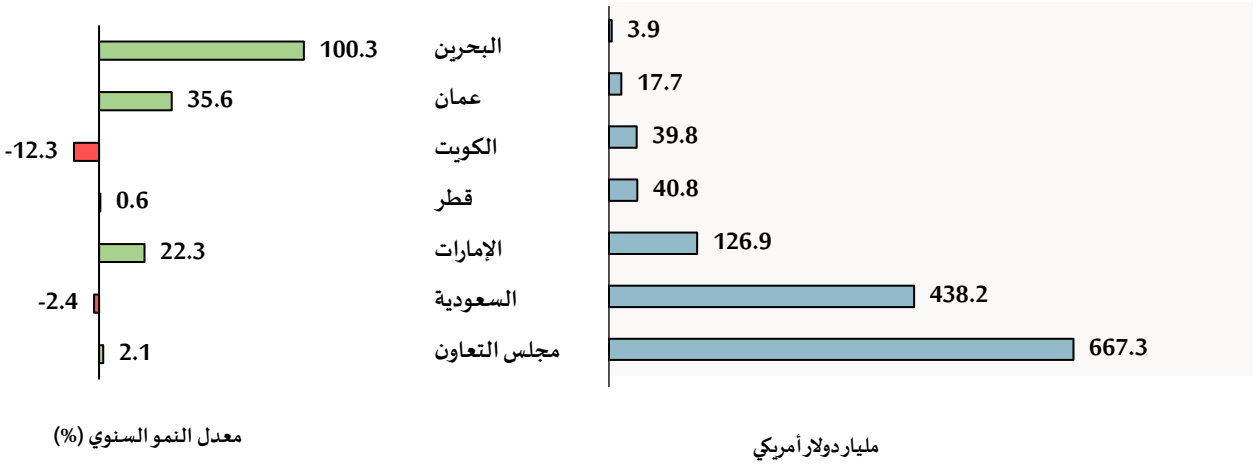

ثالثاً. أداء القطاع المصرفي في مجلس التعاون

شهد القطاع المصرفي في مجلس التعاون تطورات هامة خلال عام 2021م في ظل تداعيات الجائحة كوفيد-19 وما خلفته من آثار على الحركة التجارية وبالتالي على نشاط البنوك التجارية بشكل عام سواء من ناحية حجم اصول القطاع المصرفي، وإجمالي الودائع المصرفية، وحجم المحافظ الاقراضية، أم من ناحية أداء هذا القطاع ومؤشرات السلامة المصرفية عموماً.

1.3: أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي

بلغ إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2021م نحو 2,735 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.1% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام السابق. وسجلت أصول البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 10%، تلتها أصول البنوك في دولة قطر بنحو 8.6% وسلطنة عُمان بنحو 7.5%، في حين كانت نسب النمو في الدول الأخرى أقل من معدل النمو في المجلس ككل (شكل رقم 8).

شكل 8: إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة بدول المجلس، 2020- 2021م

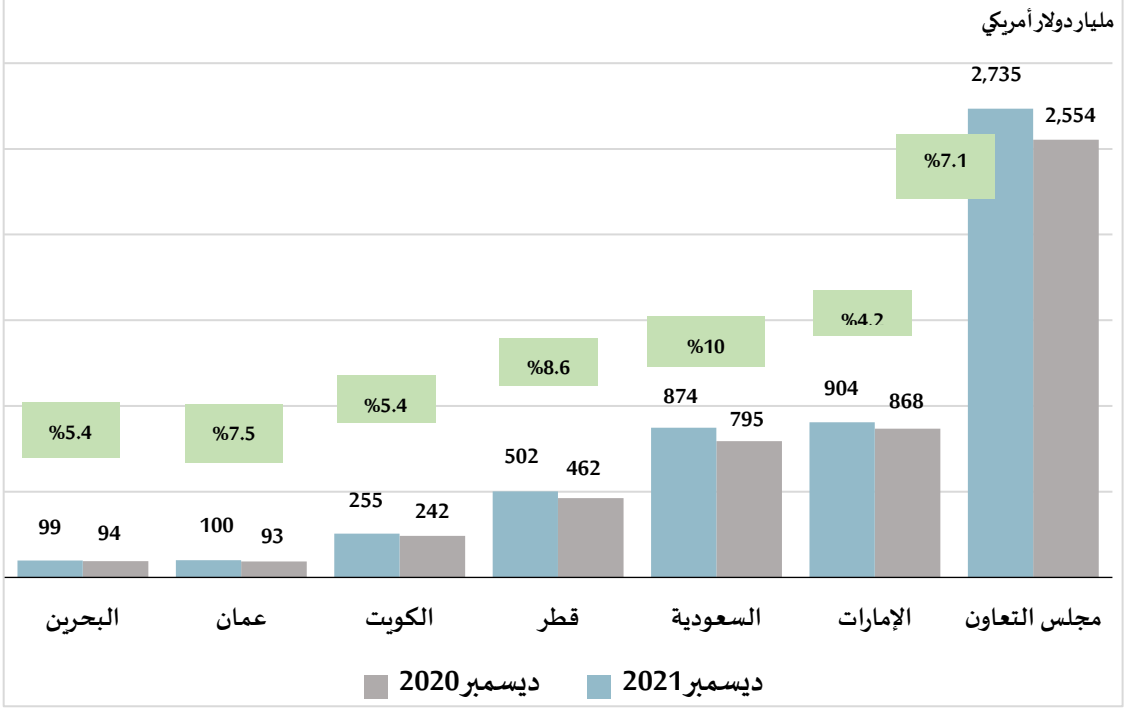

واستأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة بالحصة الأكبر من إجمالي الأصول المصرفية بنحو ثلث إجمالي أصول البنوك التجارية في مجلس التعاون، تليها المملكة العربية السعودية بنحو 32%، ودولة قطر بنحو 18.4%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 17% (شكل رقم 9).

شكل 9: نسبة (%) مساهمة دول المجلس من إجمالي الأصول المصرفية الخليجية، 2021م

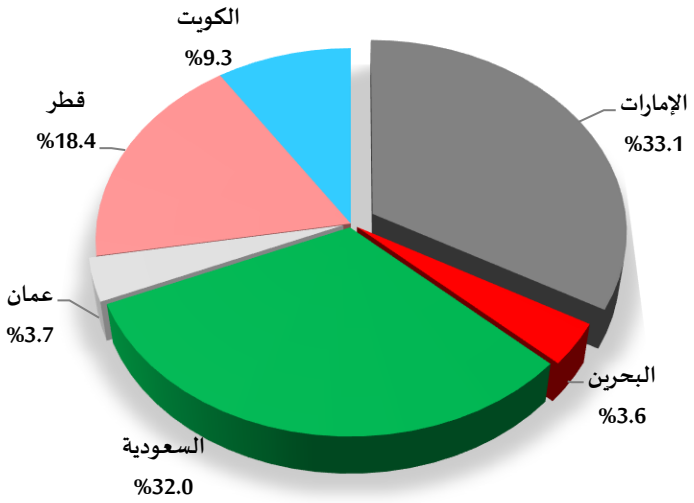

2.3: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2021م نحو 1,636 مليار دولار أميركي، بارتفاع نسبته 6.4% مقارنة مع حجم الودائع بنهاية العام السابق. وسجلت ودائع البنوك التجارية العاملة في مملكة البحرين أعلى نسبة ارتفاع بنحو 10.6%، تليها مصارف المملكة العربية السعودية بنحو 8.3%، وودائع البنوك في دولة قطر بنحو 7.6%، في حين انخفضت قيمة الودائع في المصارف التجارية في دولة الكويت بنحو 1.3% خلال نفس الفترة (شكل رقم 10).

شكل 10: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، 2020-2021م

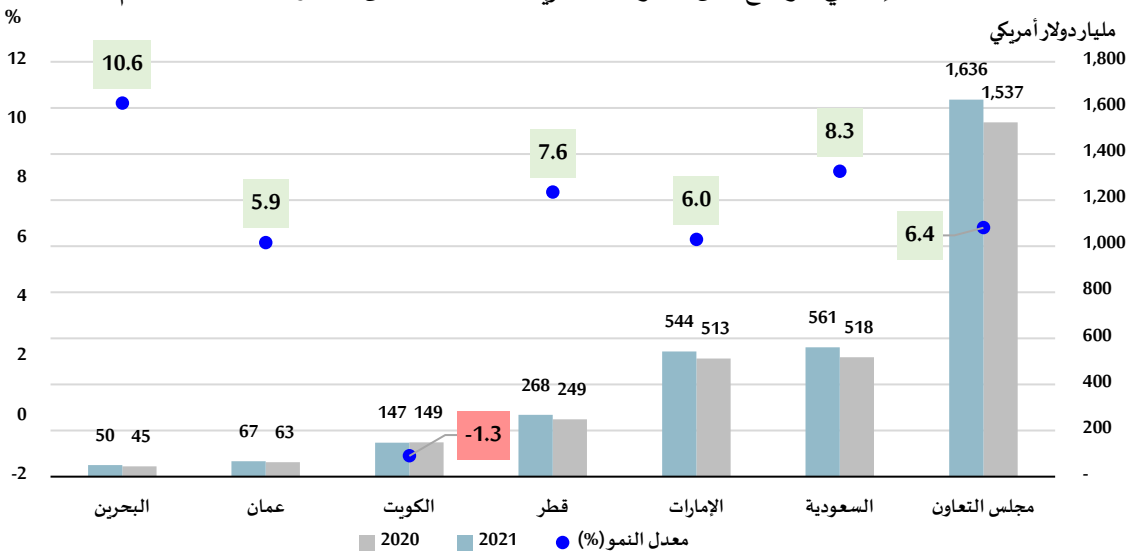

وفي عام 2021م استأثرت المملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من إجمالي الودائع المصرفية بنحو 34.3% من إجمالي الودائع في البنوك التجارية في مجلس التعاون، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 33.2%، ودولة قطر بنحو 16.4%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16% (شكل رقم 11).

شكل 11: نسبة (%) مساهمة دول المجلس من إجمالي الودائع المصرفية الخليجية، 2021م

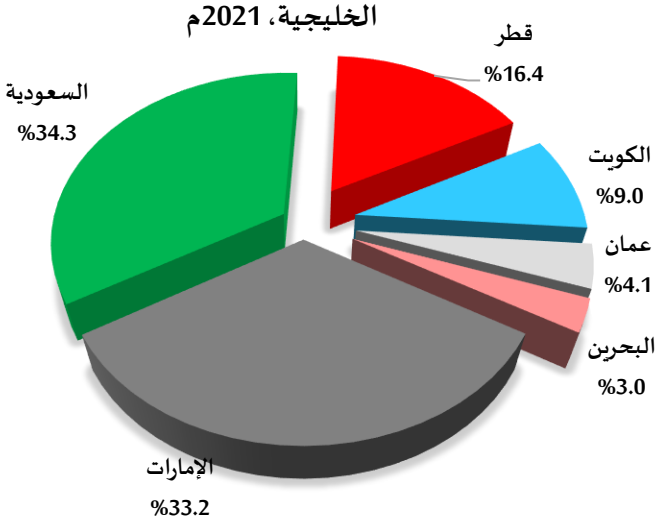

3.3: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي قروض البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون في عام 2021م نحو 1,613 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.7% مقارنة مع حجم القروض في العام السابق. وسجلت قروض البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 15.5% في عام 2021م مقارنة بقيمة قروض العام السابق، تليها قروض البنوك في دولة قطر بنحو 7.8%، وقروض البنوك في دولة الكويت بنحو 6.7%، (شكل رقم 12).

شكل 12: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية، 2021م

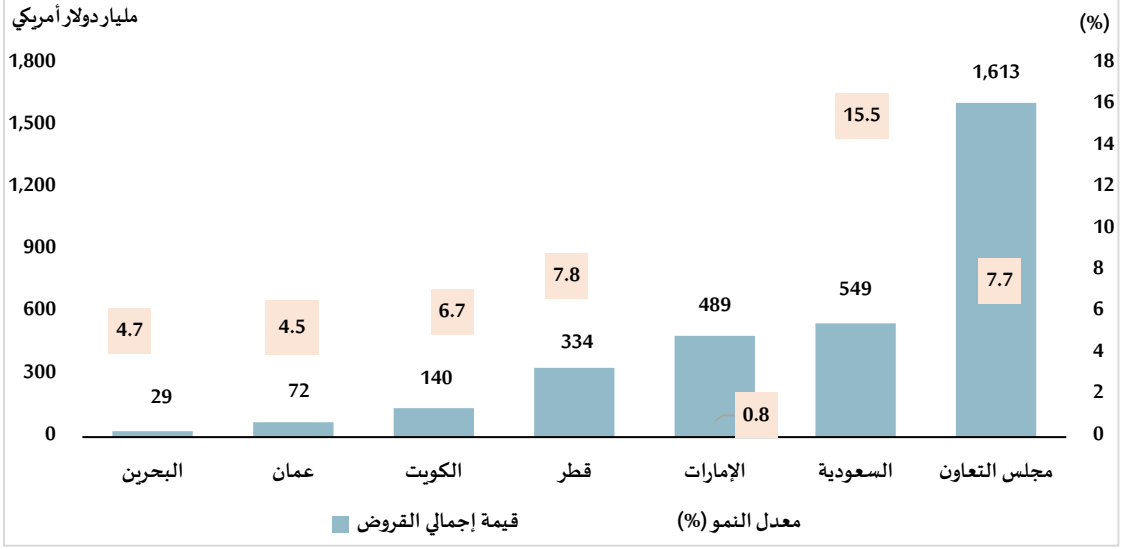

وبلغت حصة القروض الممنوحة من البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية نحو 34% من إجمالي قروض بنوك مجلس التعاون في عام 2021م، تليها قروض بنوك دولة الامارات العربية المتحدة بنحو 30%، وبنوك دولة قطر بنحو 20.7%، وبلغت نسبة مساهمة بنوك الدول الأخرى مجتمعة نحو 15% (شكل رقم 13).

شكل 13: نسبة (%) مساهمة دول المجلس من إجمالي القروض، 2021م

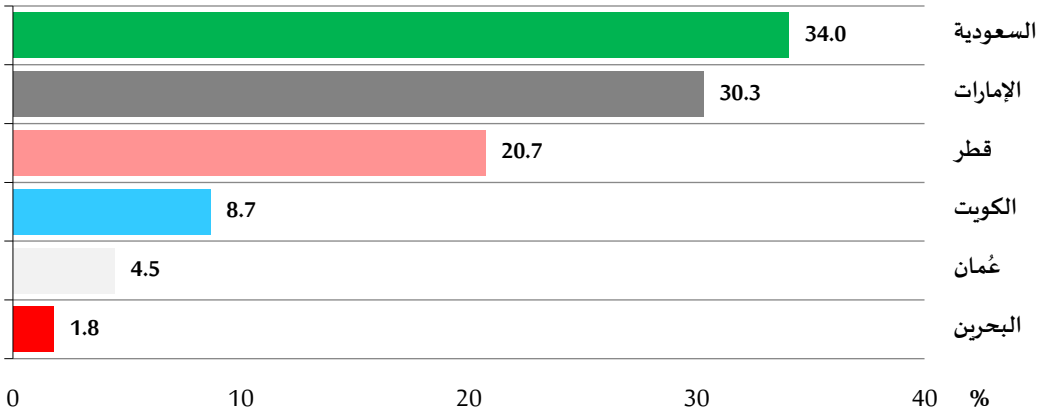

4.3: حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص في مجلس التعاون [1]

بلغ إجمالي حجم القروض المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الخاص في مجلس التعاون في نهاية عام 2021م (باستثناء دولة الكويت) نحو1,161مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.8% مقارنة مع حجم القروض المقدمة خلال العام السابق. وسجلت محفظة الإقراض للقطاع الخاص في البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 15.3%، تلتها محفظة الإقراض في دولة قطر بنحو 9.5%، (شكل رقم 14).

1 . لا تتوفر بيانات دولة الكويت.

شكل 14: حجم القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية للقطاع الخاص،
2020 - 2021م

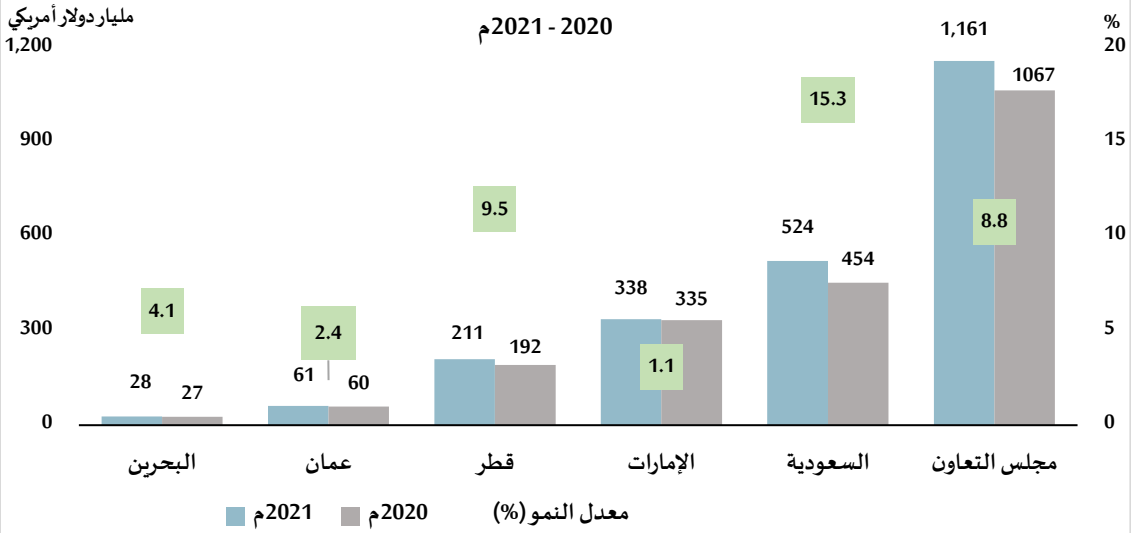

واستأثرت المملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من إجمالي القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص بنحو 45% من إجمالي قروض البنوك التجارية في مجلس التعاون للقطاع الخاص، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 29%، ودولة قطر بنحو 18%، في حين بلغت مساهمة الدول الأخرى (باستثناء الكويت) 7.6% (شكل رقم 15). وهذا المؤشر هام جدا كونه يمثل حجم التمويل للقطاع الخاص للقيام بالأنشطة التجارية والاقتصادية التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

5.3: مؤشرات السلامة المالية للبنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بالنسبة لمؤشرات السلامة المالية للبنوك، وحسب البيانات المتوفرة، حافظ القطاع المصرفي في كافة دول مجلس التعاون خلال عام 2021م على معدلات عالية لكفاية رأس المال تتجاوز الحد الأدنى التنظيمي والمعايير العالمية بفارق كبير حيث أن المعدل الأدنى المطلوب الالتزام به حسب لجنة بازل-3 هو 8% (شكل رقم 16).

شكل 16: معدل كفاية رأس المال بدول مجلس التعاون، 2020 - 2021م

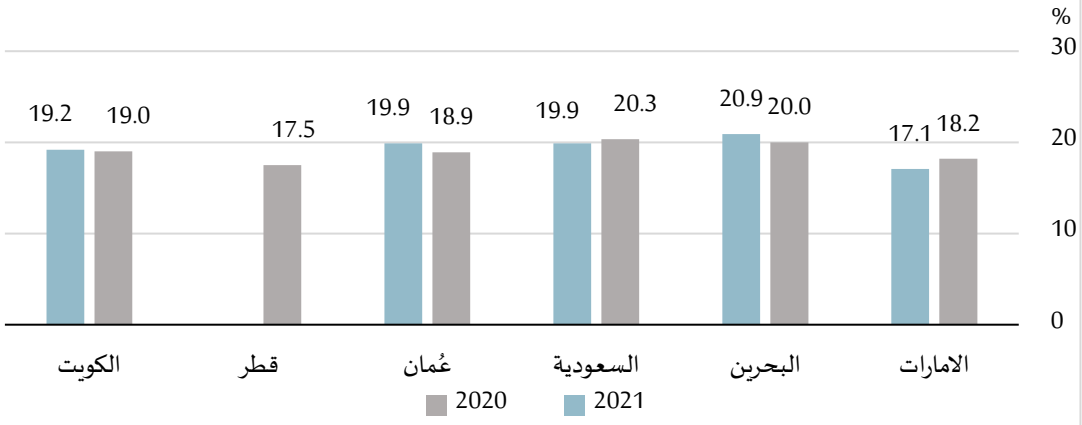

أما نسبة القروض إلى الودائع فلقد تفاوتت بشكل كبير بين دول المجلس ولكن حافظت كل دولة على مستوى معدلات متقاربة خلال عامي 2020م و2021م. وتحديداً، بلغت هذه النسبة 110% في سلطنة عُمان في نهاية عام 2021م، وهي الأعلى بين دول المجلس، وتلتها النسبة المسجلة بدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 90%. (شكل رقم 17). وبطبيعة الحال إن النسب المرتفعة تسهم في زيادة عرض النقد في الأسواق.

شكل 17: نسبة القروض إلى الودائع بدول مجلس التعاون، 2020 - 2021م

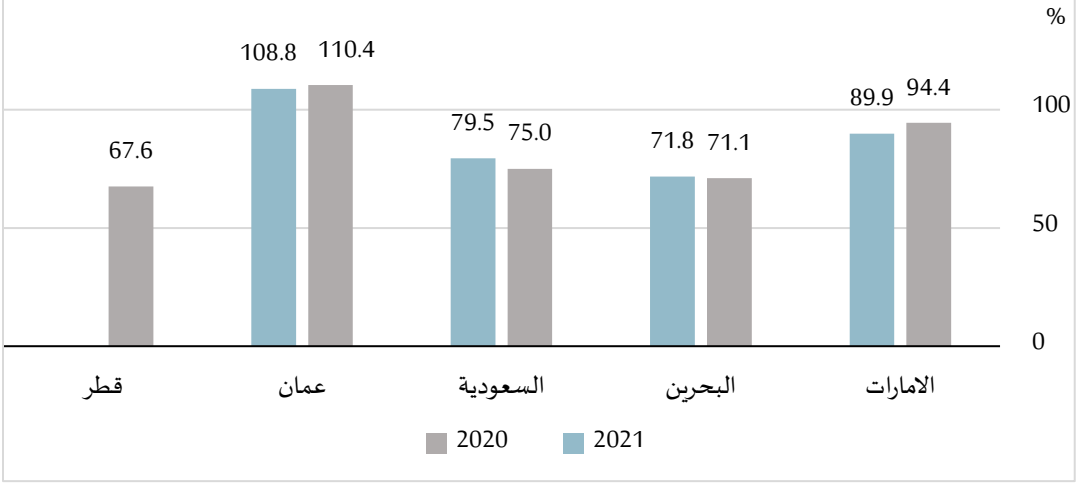

وفي توجه إيجابي انخفضت نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض في دول المجلس خلال عام 2021م مقارنة مع العام 2020م نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية عموماً حيث أن ارتفاع نسب القروض المتعثرة خلال عام 2020م نجم عن تداعيات جائحة كورونا (شكل رقم 18).

شكل 18: نسبة القروض المتعثرة بدول مجلس التعاون، 2020 - 2021م

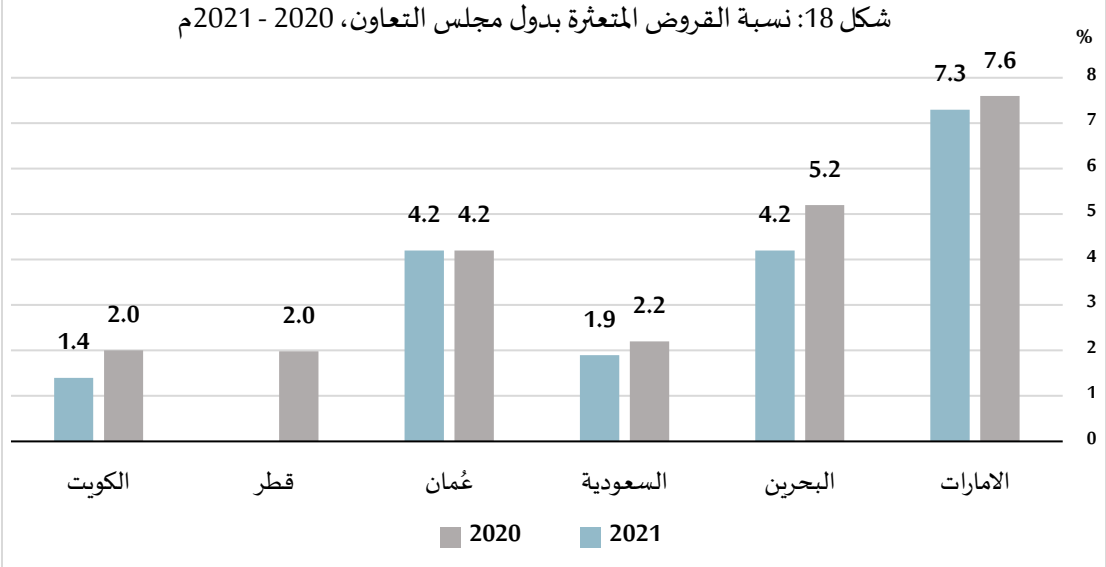

مصادر البيانات

- **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي**
- **مصرف البحرين المركزي**
- **البنك المركزي السعودي**
- **البنك المركزي العماني**
- **مصرف قطر المركزي**
- **بنك الكويت المركزي**
- **صندوق النقد الدولي (IMF)**
- **قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية(يناير2022م)**

المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

gccstat gcc-stat

www.gccstat.org